الأمم المتحدة

A/78/808–S/2024/230

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
12 March 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والسبعون
البند 31 (أ) من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة: منع نشوب النزاعات المسلحة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسالة مؤرخة 1 آذار/مارس 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى الرسالتين المؤرختين 7 شباط/فبراير (S/2024/149) و 26 شباط/فبراير 2024 (S/2024/189) الموجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلات الدائمات لألمانيا والدانمرك والسويد بخصوص العمل الإرهابي الذي وقع في 26 أيلول/سبتمبر 2022 واستهدف خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و 2 في بحر البلطيق.

فإنه من دواعي الأسف البالغ أن نرى أن السيناريو المفزع الذي ظل الاتحاد الروسي يحذر منه مجلس الأمن والمجتمع الدولي في مناسبات عديدة بدأ يتحقق. فخلافا للادعاءات المستمرة لبعض أعضاء المجلس بشأن التحقيقات الوطنية "الفعالة والشاملة" التي أجرتها السلطات المختصة في ألمانيا والدانمرك والسويد في العمل الإرهابي المشار إليه، انتهى اثنان من تلك التحقيقات دون التوصل إلى أي استنتاجات بذرائع غامضة مفادها أنه "لا توجد أسباب" لمواصلة التحقيق أو لفتح إجراءات جنائية. ومع أن الدانمرك والسويد اعتبرتا أن الانفجارات التي وقعت على خطي أنابيب نورد ستريم 1 و 2 كانت نتيجة عمل تخريبي، فإنهما لم تقدما أي معلومات محددة عن ملابسات هذه الجريمة، ناهيك عن تقديم معلومات عمن يمكن أن يكونوا قد حرضوا على ارتكابها أو قاموا بتنظيمها أو ارتكبوها. وقد أدى امتناعهما عن تقديم أي معلومات عن إجراءاتهما، رغم النداءات العديدة التي وجهها أعضاء مجلس الأمن ودول أخرى، إلى إهدار الوقت بشكل مخجل، حيث كان يمكن بلا شك استخدام ذلك الوقت لإجراء تحقيق دولي مناسب.

وعلاوة على ذلك، وما دامت الدانمرك والسويد تدعيان أنهما تتعاونان مع دول أخرى، فإنه تجدر الإشارة إلى أن هاتين الدولتين، وكذلك ألمانيا، رفضت دون أي تفسير معقول جميع عروض التعاون التي قدمها الاتحاد الروسي بهدف تحديد هوية مرتكبي الهجمات على خطي الأنابيب وإلقاء الضوء على الملابسات المحيطة بها. وهذا النهج الذي تتبعه هذه البلدان، علاوة على كونه دليلا آخر على عدم رغبتها

في كشف الحقيقة، يدل على ازدرائها للالتزامات الدولية، ولا سيما الالتزامات المترتبة على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، المؤرخة 15 كانون الأول/ديسمبر 1997، والتي تلزم جميع الدول الأطراف، بما فيها ألمانيا والدانمرك والسويد، بالتحقيق في الوقائع المتصلة بارتكاب هذه الجرائم، ومحاكمة المجرمين أو تسليمهم، و "تقديم أكبر قدر من المساعدة فيما يتعلق بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية أو إجراءات التسليم" المرفوعة بخصوص هذه الجرائم، كما أكدنا في رسائلنا السابقة بشأن هذه المسألة.

وفي ضوء هذه الحقائق، فضلا عن التطورات الأخيرة المثيرة للقلق، أصبح واضحا أكثر من ذي قبل أن الدانمرك والسويد لم تكونا أبدا ترغبان بصدق في كشف الوقائع الموضوعية المحيطة بالعمل الإرهابي الذي تعرضت له نورد ستريم، بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية. بيد أنه لا مفاجأة في ذلك بالنظر إلى المعلومات التي تثبت تواطؤ دولة عضو بعينها أعربت قيادتها مرارا وتكرارا عن تهديدات بشأن تشغيل خطوط أنابيب الغاز نورد ستريم، وأعربت كذلك عن ارتياحها الصريح لتدميرها.

إن فشل التحقيقات الوطنية التي أجرتها الدولتان، وعدم وجود أي معلومات دقيقة عن التحقيق الذي تجريه ألمانيا حاليا، ليس لهما من نتيجة سوى تأكيد الحاجة إلى إنشاء لجنة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة للتحقيق في العمل الإرهابي المرتكب ضد نورد ستريم. ومن الواضح أن بعض المترددين في تأييد مشروع قرار ذي صلة لمجلس الأمن، اقترحه الاتحاد الروسي في عام 2023، لم تعد حججهم صالحة.

وفي إطار هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد أن الاتحاد الروسي سيظل يصر على اتخاذ إجراءات شاملة وموضوعية لتحديد جميع ملابسات العمل الإرهابي المرتكب ضد نورد ستريم، ولمحاسبة المسؤولين عن ارتكابه. فنحن نناشد جميع الدول الأعضاء التي لديها استعداد للتعاون البناء أن تدعم هذا الموقف حتى يرسل المجتمع الدولي إشارة واضحة بأنه لا يمكن التسامح مع الجرائم المرتكبة ضد الهياكل الأساسية لخطوط الأنابيب العابرة للحدود، والتي تشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين، بغية ضمان عدم تكرارها في المستقبل.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 31 (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**